مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 131) 2025, pp. 875-887

نظام الحكم والإدارة البريطانية في الهند 1764-1857 دراسة تاريخية

م.م حسنين عبد الستار عبد الامير الجبوري
كلية التربية الأساسية/ الجامعة المستنصرية
hassaneinaljebory@uomustansiriyah.edu.iq
07700042718

مستخلص البحث:
تصاعد نشاط البريطانيين في شرق آسيا ولاسيما في شبه القارة الهندية في القرن الثامن عشر عندما أخذت دولة المغول هناك بالضعف في ظل تنافس شركة الهند الشرقية الإنكليزية وشركة الهند الشرقية الفرنسية وتدخلاتهما في نزاعات الأمراء المحليين للهند، فكان أول نجاح للبريطانيين عندما قامت شركة الهند الشرقية الانكليزية بضرب السيادة الهندية في معركة بلاسي عام 1757 بالبنغال ووضعتها في قبضة البريطانيين، فأصبحت قاعدة الانطلاق والتموين والدعم لعمليات الشركة بهدف السيطرة على جميع أجزاء الهند، فوضع البريطانيين نظام الحكم والإدارة ليديروا شؤون الهند على طريقتهم عندما وضعوا قانون التنظيم العام في عام 1772 وقانون بت في عام 1784، الأمر الذي أدى إلى اصطدام البريطانيين بالقبائل الهندية ودخلت معها في حروب انتهت بعقد المعاهدات التي قيدت حكام الهند وقوضت سلطتهم، مما مكن البريطانيين من ضم الولايات الهندية إلى أملاكهم الواحدة تلو الأخرى عن طريق الحيلة والخداع وعقد التحالفات والحروب بين مكونات المجتمع الهندي، وبذلك عمد البريطانيون إلى اتباع سياسة فرق تسد بين ولايات وأقاليم الهند، فاتبعت نظام الحكم والإدارة بوسائل مختلفة كالتنصير ونشر الفكر الغربي وإنشاء المدارس الإنكليزية، ووضع القوانين وفرض الضرائب التي انهكت حكم المغول في الهند وانفصال الاقاليم الهندية بعد الحروب التي أثارها البريطانيون بين المسلمين والهندوس والسيخ والماراثا وميسور وغيرهم.

الكلمات المفتاحية: نظام الحكم، الادارة البريطانية، الهند

المقدمة

يعد نظام الحكم والإدارة في الهند من القضايا التي تستحق الدراسة؛ كونه يمثل مرحلة تاريخية مهمة لكل من بريطانيا والهند على حد سواء، لاسيما وأن تلك القضايا أحدى نتاجات الاحتلال البريطاني للهند في ظل حكم شركة الهند الشرقية الإنكليزية في المدة ما بين 1764-1857، إذ سعى البريطانيون للتوسع والسيطرة على الهند وفرض نظام الحكم والإدارة عليها لما له من أهمية كبيرة تتمثل في الموقع الجغرافي والاستراتيجي للهند، وما تضمه من ثروات طبيعية وبشرية كبيرة جداً تكفل لبريطانيا السيطرة عليها دعماً اقتصادياً ولوجستياً كبيراً، وهذا ما شجع البريطانيين على وضع الهند في مقدمة المناطق التي حرصت على السيطرة عليها لتتحكم بموقعها الاستراتيجي المتميز، ولتتخذ منها قاعدة انطلاق للسيطرة على مناطق أخرى في الشرق والإفادة من ثرواتها الطبيعية الكبيرة، ومن هنا تبرز أهمية الموضوع في البحث عن أهمية الهند لبريطانيا حتى مكنها من وضع نظام الحكم والإدارة لها كونها عدت درة التاج البريطاني، لذا اقتضت طبيعة الموضوع تقسيمه على ثلاثة مباحث رئيسة، إذ جاء المبحث الأول بعنوان (القوانين البريطانية ونظام الحكم المزدوج في الهند)، والذي قُسم بطبيعة الحال على محورين، ليهتم المحور الأول بدراسة نظام الحكم المزدوج في الهند والمتمثل بالحكومة الثنائية، أي حكم المغول في الهند، وتوسع البريطانيين في الهند وحكم شركة الهند الشرقية الإنكليزية، بينما تطلع المحور الثاني إلى دراسة قانون بت للهند لعام 1784 الذي نظم شؤون الحكم والإدارة البريطانية في الهند، أما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان (أثر نظام الحكم والإدارة البريطانية في الهند 1765-1806) والذي قُسم على محورين، ليهتم المحور الأول بدراسة

الحروب البريطانية مع الأقاليم التي تحكمها قبائل الماراثا الهندية، بينما اهتم المحور الثاني بدراسة الحروب البريطانية مع الأقاليم التي تحكمها قبائل ميسور الهندية، وأخيراً اهتم المبحث الثالث والأخير بدراسة سياسة بريطانيا تجاه الهند في المدة ما بين 1807-1857.

المبحث الأول

القوانين البريطانية ونظام الحكم المزدوج في الهند

أولاً: نظام الحكم المزدوج في الهند (الحكومة الثنائية):

يعد عام 1764علامة فارقة في تاريخ الوجود البريطاني في الهند، إذ حقق البريطانيون فيه انجازاً كبيراً بانتصارهم على المغول في معركة بلاسي عام 1757، وبموجب معاهدة الله آباد Allahabad التي عقدت بين الطرفين في العشرين من شباط عام 1765 أصبح حق شركة الهند الشرقية البريطانية تشارك الإمبراطور المغولي شاه علم الثاني في الحكم، وبعد إن تسلم كلايف إدارة البنغال، أقام نظام الحكم المزدوج في الهند، والذي استند إلى سياسة المزج بين إدارة الإمبراطورية المغولية من جهة، وإدخال قوانين وتشريعات شركة الهند الشرقية الانكليزية من جهة أخرى[1].

إزاء ذلك، حاول كلايف Kelaef تطبيق سياسة التوسع البريطاني في الهند بعد أن توافرت عوامل عدة للقيام بتلك المهمة، لاسيما بعد أن أصبح الإمبراطور المغولي إمبراطوراً يحكم شكلياً، ولم يكن حكمه حكماً فعلياً، كما أن قوات مارثا وهي من أبرز القوى المحلية التي شكلت خطراً على التوسع البريطاني في الهند مرت بمرحلة صعبة لهزيمتها في معركة بانيبات أمام الأفغان، وقد خلق هذا الوضع مشكلة من يتسلم السلطة في ظل الفراغ السياسي الناتج عن تلك التطورات، وبحاجة الى من يملأ ذلك الفراغ، إلا أن مجلس مدراء شركة الهند الشرقي الإنكليزية قرر في ذلك الوقت اقتصار سيطرتهم على حدود ممتلكاتهم في البنغال وأوريسا وبهار، لأن مخطط التوسع سيعرض الوجود البريطاني في المنطقة للخطر، لذا عمل كلايف على عقد حلف إعانة مع حاكم أودة في عام 1765 ليصبح بموجبها تابعاً للشركة[2]. وبعد تدعيم سلطة شركة الهند الشرقية الانكليزية التامة على ولايات البنغال وأوريسا وبهار، عاد كلايف إلى لندن عام 1767 ليخلفه فيما بعد وارن هاستنكز Warren Hastings حاكماً عاماً لممتلكات شركة الهند الشرقية الإنكليزية في الهند، ليكمل بمشروعاته وتنظيماته تشكيل دولة الشركة داخل الدولة المغولية، بعد أن أصبحت حكومة البنغال تُدار من لدن مجلس صغير عينه مركز الشركة في لندن، والذي تألف من ستة أعضاء عهدت إليهم إدارة شركة الهند الشرقية الإنكليزية للقيام بالأعمال والمهام التي كانت واقعة على عاتق كل من محمد رضا خان وراجا شيتاب راي، إلا أن سوء إدارتهم وانشغالهم بجمع فائض الإيرادات لحسابهم الخاص مما عَرّض مركز الشركة للخطر[3]، فضلاً عن حدوث مجاعة في البنغال عام 1770 أدت إلى موت نحو ثلث سكان الهند بسبب المرض والجوع، مما أدى إلى تفاقم الوضع داخل الهند، وإزاء كل هذا عين مجلس مدراء شركة الهند الشرقية الإنكليزية في لندن وارن هاستنكز مسؤولاً إدارياً في الهند، وبعد مباشرته بعمله مرت على الشركة مرحلة خسرت فيها الكثير من الأموال وفقدت ثقة المصارف بها، ففي عام 1772 أصبحت مالية الشركة سيئة جداً ولم تتمكن من الحصول على قرض من أي مصرف بريطاني، لذا أتصلت إدارة الشركة بالحكومة البريطانية للحصول على قرض بقيمة مليون باون استرليني[4]. إزاء ذلك تمكنت شركة الهند الشرقية الإنكليزية من الاستحواذ على اهتمام البرلمان البريطاني واقنعته بضرورة إجراء إصلاح جذري عاجل لما حصل، فأصدر البرلمان البريطاني في عام 1773 قانوناً أطلق عليه اسم (قانون التنظيم العام) الذي أوجب المزيد من الإشراف من قبل الحكومة البريطانية على الشركة، كما خول القانون الحكومة البريطانية تسليف الشركة لتسديد ما عليها من التزامات، كما أعطى البرلمان البريطاني الحق في إدارة الشركة في الهند، كما تم بموجب

هذا القانون تأسيس مجلس مكون من أربعة أعضاء وحاكم عام، خول لهما سلطة عامة على الرئاسات الثلاث في ولايات كلكتا ومدراس وبمومباي، وبموجب هذا القانون أصبحت تحت سيادة التاج البريطاني جميع الأراضي التي آلت إلى الشركة، كما تقرر تكوين مجلس إدارة مكون من (24) عضواً تم انتخابهم بالتصويت من قبل المساهمين، وتنتهي في كل عام عضوية ستة من أعضائه على أن تملأ أماكنهم بالانتخابات من قبل المساهمين أيضاً، وعلى هذا المجلس كان يقع عبء الإدارة البريطانية في الهند، وكذلك نص القانون على أن تكون المدة التي يقضيها الحاكم العام في منصبه هي خمسة أعوام، كما حدد القانون صلاحيات حكام الولايات وقيدت تصرفاتهم الخارجية، فلم يسمح لهم بعقد معاهدات أو شن الحروب إلا بإذن مركز الشركة في لندن[5].

وبذلك تحولت شركة الهند الشرقية الإنكليزية رسمياً من مؤسسة تجارية إلى دولة مركزية منظمة داخل دولة المغول في الهند، إذ استمرت تلك التنظيمات إلى نهاية عمر الشركة، حيث سعى وارت هاستنكز لإعادة تكييف المؤسسات المحلية قدر الإمكان، وتحسين أوضاع الطبقة الفلاحية في الهند، فعمل على تشكيل مجلس إيرادات عام 1776 مما عرض ذلك الإقطاعيين إلى خسائر فادحة، وبموجب هذا القانون أصبحت قوانين الأرض في الهند طبقاً لما عليه قوانين الأرض في الكثير من الدول الأوروبية مثلها مثل أي سلعة أخرى، وهذا الأمر غير معروف في الهند، وقام بإنشاء بعض المؤسسات التعليمية التأهيلية من أجل تقليل المساواة بين المسلمين والهندوس، لأن تلك المساواة كانت عائقاً كبيراً يقف بوجه الإدارة، فعمل على تأهيل أبناء المسلمين للحصول على مناصب في الدولة[6]، إلا أنه في الوقت نفسه عمل على التخلص من الموظفين الوطنيين الذين كانوا يعملون في الإدارة وشؤون الحكم، لأنه كان كل من الحاكم العام والمجلس عرضة للتدخلات في عملهم من قبل القضاة المعينين ضمن القانون نفسه، مما أدى إلى ارباك قانون التنظيم العام، فضلاً عن انتشار الفضائح المالية، وسوء الحكم مما أجبر البرلمان البريطاني على إصدار قانون آخر عام 1784 أطلق عليه اسم (قانون بت)[7].

ثانياً: قانون بت Pitt للهند لعام 1784:

تشكلت في البرلمان البريطاني في عام 1783 لجنتان أحداهما خاصة والأخرى سرية، للنظر في شؤون الهند، وترك البرلمان للجنة الخاصة مسؤولية النظر في تنظيم العلاقات بين مجلس الحاكم العام والمحكمة العليا في البنغال، وأوكل للجنة السرية أمر التحقيق في حروب المارثا (1781) والتحقق من تكاليفها، إذ قدم فوكس Fox بعد اطلاعه على تقارير اللجنتين مشروع قانون ينص على أن تؤول كل القوة السياسية والعسكرية التابعة لشركة الهند الشرقية الإنكليزية إلى سبعة مندوبين يسميهم البرلمان البريطاني في المرة الأولى، ثم يعينهم التاج البريطاني بعد ذلك على أن تظل الشؤون التجارية للشركة بيد هيئة المدراء الذين ينتخبهم المساهمون، لكن المعارضة برئاسة بت Pitt تصدت للمقترح وهاجمته، إلا أنه بالرغم من تلك المعارضة أجاز مجلس العموم البريطاني مشروع القانون، كما أجازه مجلس اللوردات في القراءة الأولى، إلا أن المشروع سقط في القراءة الثانية، وسقطت معه حكومة فوكس، وحلت مكانها حكومة بت Pitt في عام 1784[8]، الأمر الذي شهد إصدار قانون بت الخاص بالهند Pitt India Act الذي قضى بجعل شركة الهند الشرقية الإنكليزية تتبع وزير الخارجية باستثناء رئيسها وتجارتها، كما وضع السلطة النهائية للشركة بأيدي (مكتب مفوضي الهند) الذي تألف من ستة مفوضين، وهم: وزير الهند، وزير الخزانة، وأربعة مستشارين من مجلس شورى الملك[9].

والجدير بالذكر أن مكتب مفوضي الهند يقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسة تتمثل بسكرتارية الدولة ومستشار المالية ومجلس المدراء، ولكل قسم من هذه الأقسام فروع رئيسة هي: الفرع العام، وفرع الايرادات، والفرع التجاري، والفرع الذي وقعت عليه الإدارة في الهند هو الفرع العام الذي ينقسم

بدوره إلى ثلاثة أقسام فرعية تمثلت بالقسم المدني والقسم العسكري والقسم البحري، فقد أختص بأعمال القسم المدني الحاكم العام، وأقسام أخرى عملت مباشرةً تحت إمرة الحاكم العام، أما قسم مستشار المالية فقد أدار مهامه وزير المالية في حكومة الهند البريطانية، وفيما يخص مجلس المدراء فقد تألف من ثلاثة أعضاء يتم تعيينهم من بدن الملك أو الملكة، ومهمتهم الإشراف على موظفي شركة الهند الشرقية الانكليزية وعلى الشؤون المدنية والعسكرية[10].

ومهما يكن من أمر، ففي شباط عام 1785 قدم الحاكم البريطاني هاستنكز استقالته من منصبه بسبب شعوره بعدم الحصول على دعم وليم بت، فقرر العودة إلى بريطانيا، وعلى إثر الاستقالة صدرت لائحة تكميلية في عام 1786 التي تم بموجبها توسيع سلطات الحاكم العام وفرض سلطته على أعضاء مجلس الحاكم العام الذي أصبح مجرد مجلس استشاري، فقد عمل قانون بت على ربط حكومة الهند البريطانية بدستور حر في بريطانيا، وبموجب هذا التعديل أصبح من حق الحاكم العام أن يصبح القائد الأعلى للجيش، وقد تم إقناع السير كورنواليس Sir Cornwalis لتولي منصب الحاكم العام في الهند، وهكذا شغل المنصب طيلة المدة ما بين 1786-1793[11]، تمكن فيها من القيام بسلسلة من الإصلاحات وضع أسسها هاستنكز، إذ أهتم بفرض القوانين وتطبيقها في البنغال، وقام بتحسين الحالة المادية لموظفي شركة الهند الشرقية الانكليزية من خلال زيادة مرتباتهم، كما أعاد تنظيم الجيش، وفي عام 1793 أصدر قانوناً عُرف بـ(قانون التسوية الدائمة لإيرادات البنغال)، والذي حدد عملية تنظيم الإيرادات وجباية الضرائب في البنغال، وفي ظل حكومة كورنواليس اقتصرت المناصب العليا في الإدارة على البريطانيين، كما أصدر في العام نفسه قانون كورنواليس الشهير الذي تم بموجبه فصل الإدارة عن القضاء، إلا أنه سرعان ما قام بترك منصبه ليخلفه السير جون شور في العام نفسه ليصبح حاكماً عاماً للهند، فأتبع سياسة الحياد وعدم التدخل في الحروب المحلية التي حدثت بين الماراثا وقوات ميسور في المدة ما بين 1794-1795، والتي أدت إلى تعرض النفوذ البريطاني في الهند للخطر، ولاسيما بعد تدخل القوات الفرنسية[12].

المبحث الثاني

أثر نظام الحكم والإدارة البريطانية في الهند في المدة 1765-1806

على إثر تطورات نظام الحكم والإدارة البريطانية التي اتبعتها شركة الهند الشرقية الانكليزية تحولت الحروب الأهلية في الهند إلى صدامات وحروب مع التواجد البريطاني في الهند، ويمكن إجمال تلك الحروب بالآتي:

أولاً: الحروب البريطانية ـ الماراثية:

وقعت تلك الحروب على إثر قيام البريطانيين بعقد معاهدة مع حاكم أودة في عام 1765 والتي كانت بمثابة الخطوة المهمة للتصدي إلى غزوات الماراثا في إقليم الدكن، بعد أن وضع الإمبراطور المغولي عام شاه نفسه تحت حماية الماراثا بالرغم من أنه قد عقد في السابق مع البريطانيين معاهدة حماية تنازل لهم بموجبها عن الإدارة المالية للبنغال مقابل مدفوعات سنوية ثابتة قدرت بمليون وستمائة ألف روبية[13]، في الوقت الذي عزز فيه البريطانيين موقفهم في الهند عندما عقدوا في عام 1773 معاهدة بنارس Benares مع المغول الذين تنازلوا بموجبها لهم عن مدينتي كورا وحيد آباد، وتم إيقاف دفع الأموال للإمبراطور المغولي، ونتيجة لهذه الإجراءات أخذ البريطانيون بالبحث عن الفرصة المناسبة للسيطرة على ماراثا، ومن أجل ذلك حاولوا استغلال الخلافات الداخلية التي حدثت عام 1774 بسبب اغتيال بيشوا الكبير ومطالبة عمه راجوناث راو بالحكم، إلا أن بيشوا كان له وريث مما خيب أمل رأوا في الحصول على المنصب، لذا عمل البريطانيون على التقرب من رأوا وعقدوا معه معاهدة عام 1775 ضد الأطراف المتنافسة، وعندما استولت القوات البريطانية على جزيرة

سالسيت Salsette قرب بومباي، وحاولت إقناع راو بالمصادقة على الاستيلاء على جزيرة سالسيت بموجب المعاهدة نفسها، إلا أنه رفض ذلك، وعلى إثرها وجه مجلس مدراء شركة الهند الشرقية الانكليزية في لندن الأوامر إلى السير هاستنكز الذي أعلن في الأول من آذار عام 1776 الحرب الماراثية الأولى، والتي انتصرت فيها القوات البريطانية على الماراثا، وعقدت على إثرها معاهدة بوراندهار التي تم بموجبها الاعتراف بسيطرة القوات البريطانية على سالسيت[14].

وفي آذار عام 1778 دخلت حكومة بومباي في حرب ضد الماراثا، إذ سعت حكومة بومباي للحصول على امتيازات من خلال دعمها لشخص طالب بمنصب بيشوا، إلا أن القوات البريطانية تعرضت للهزيمة في بونا، واضطرت إلى توقيع معاهدة غير متكافئة مع قوات الماراثا، عُرفت بمعاهدة وادجون Wadgaon عام 1779[15]. إزاء ذلك، أدرك السير هاستنكز أن تحدي قوة الماراثا أمرٌ لا تستطيع شركة الهند الشرقية الإنكليزية القيام به، لذا عمل على تطبيق (سياسة فرق تسد) لإضعاف قوات الماراثا[16]، لإضعاف قوات الماراثا، إذ عمد السير هاستنكز إلى إرسال حملة عسكرية بقيادة القائد توماس غودارد، ضمت نحو (600) مقاتل من السيبوي، والتي وصلت إلى مدينة سوارت فقامت بطرد قبائل الماراثا من مدينة أحمد آباد وعقدوا ميثاقاً مع كابنوار حاكم بارودا وسط الهند، وفي الوقت نفسه أرسلت حملة بريطانية أخرى بقيادة القائد هوم ركذبوبهام الذي سيطر على كوالبور، وعقد معاهدة مع سندهيا سميت بمعاهدة سالباي Salbai في السابع عشر من أيار عام 1782، والتي ضمنت السلام مع قبائل الماراثا لمدة عشرة أعوام[17].

ثانياً: الحروب البريطانية ـ الميسورية:

هي الحروب التي وقعت بعد أن ضمن البريطانيون السلام مع قبائل الماراثا فقاموا بالتوجه نحو الجنوب الهندي لإخضاع قبائل ميسور التي كانت تحت حكم حيدر علي (1761-1782) الذي وسع أراضيه بغزو مناطق عدة في جنوب الهند، مما أثار الظهور السريع لحكمه غيرة ثلاث قوى هي: الماراثا التي نظرت إليه بحذر وخوف لأنه كان يمنع توسعها نحو الجنوب، أما الثانية فتمثلت بحاكم حيدر آباد، والثالثة تمثلت بالبريطانيين أنفسهم عندما قاموا بتشكيل حلف ثلاثي ضد حاتكم قبائل ميسور حيدر علي مما أدى إلى نشوب حرب ميسور الأولى في السادس والعشرين من أيلول عام 1767 بينه وبين البريطانيين، والتي استمرت عامين، أي حتى عام 1769 انتهت بهزيمة الجيش البريطاني، مما أجبر البريطانيين على توقيع معاهدة سلام معه في الرابع من نيسان من العام نفسه، تضمنت تبادل الأسرى والانسحاب من الأراضي التي تم احتلالها من قبل القوات البريطانية[18]،

كما نصت على التعاون الحربي المتبادل، وعدم السماح للقوات البريطانية بالنزول في الأراضي الخاضعة لقوات حيدر علي إلا بإذنه، إلا أن البريطانيين كانوا مرتبطين بالمعاهدة نفسها مع نظام حيدر آباد والماراثا أعداء حيدر علي الأقوياء، وبعد ان قامت قوات المارثا بالهجوم على قبائل ميسور عام 1771، وهنا طلب كل واحد منهما مساعدة البريطانيين الذين أدعوا أنهم على الحياد، إلا أنه بعد هزيمة قوات حيدر علي في تلك المعركة عزا تلك الهزيمة إلى خيانة البريطانيين[19].

وبعد الهزيمة عمل حيدر علي حاكم ميسور على مصالحة قبائل الماراثا، وبذلك سادت مدة من الهدوء، فقام حيدر علي بتكوين جيش قوي من الجنود المدربين، كما أهتم بإنشاء البحرية، وطلب من حاكم إيران كريم خان الزند إرسال عدة آلاف من الفرسان إليه، وقامت بينه وبين الفرنسيين صلات قوية حيث قاموا بتدريب جنوده على فنون القتال الحديثة[20].

كما حاول حيدر علي بأن يكون حليفاً من القوى الهندية المختلفة من أجل طرد البريطانيين من الهند، فقام بالتحالف مع قبائل الماراثا من جهة، وبينها وبين الفرنسيين من جهة أخرى، وعلى إثر الحرب التي نشبت بين البريطانيين والفرنسيين عام 1778، أعلن حيدر علي الحرب على البريطانيين

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 131) 2025, pp. 875-887

في إقليم اركات عام 1780، فتمكن من الاستيلاء على معظم قلاع إقليم اركات[21]، إلا أنه توفي في عام 1780 ولم تضع الحرب اوزارها بين الطرفين، فتسلم ابنه تيبو الحكم، واستمرت العمليات العسكرية بين الطرفين حتى عام 1784، والتي انتهت بتوقيع معاهدة السلام في مدينة مانكالوري، وبذلك انتهت حرب ميسور الثانية[22]. إزاء ذلك عاد السير هاستنكز إلى لندن في عام 1785 وخلفه في قيادة شركة الهند الشرقية الإنكليزية في الهند السير كورنواليس (1786-1793) الذي أتبع سياسة عدوانية في الهند من أجل حماية الممتلكات البريطانية، وفي تلك المدة قامت حرب ميسور الثالثة في عام 1789، بعد أن قام حاكم ميسور تيبو بن حيدر علي بالهجوم على قبائل هندوراجا حليف البريطانيين في إقليم ثرافانكورا، فقام السير كورنواليس في عام 1790 بحملتين ناجحتين تمكن من خلالهما بالتقدم إلى إقليم سيرينكاباتام، مما أضطر الحاكم تيبو إلى توقيع معاهدة سيرينكاباتام في شباط عام 1792، وبموجبها وافق الحاكم تيبو على تسليم نصف أراضيه ودفع تعويض مقداره ثلاثة ملايين روبية[23]، ومن ثم أتيحت الفرصة لحاكم ميسور تيبو خلال تجدد العداء البريطاني الفرنسي عندما ظهر على الساحة القائد الفرنسي نابليون بونابرت Napoleon Bounapart الذي أبدى حماسة في القضاء على الوجود البريطاني في الهند، والذي قام بغزو مصر عام 1798 لقطع المواصلات البريطانية، وفي تلك المدة كان القائد البريطاني ولزلي Wellesly (1798-1805) المشهور بنجاحاته العسكرية، قد عين حاكماً عاماً لشركة الهند الشرقية الإنكليزية في الهند خلفاً لكورنواليس، فعقد حلفاً ثلاثياً مع قبائل المراثا وحاكم حيدر آباد لأبعادهم عن الفرنسيين الذين استنجد بهم الحاكم تيبو عندما أرسل إليه نابليون بونابرت برسالة وقعت بيد مقر شركة الهند الشرقية الإنكليزية في الخليج العربي، وهنا رأى البريطانيون في أن الوقت قد حان للقضاء نهائياً على الحاكم تيبو قبل أن يحصل على المساعدات الفرنسية العسكرية، فهاجم البريطانيون قبائل ميسور بمشاركة قبائل المراثا وحاكم حيدر آباد بقيادة القائد البريطاني ولزلي، وذلك في عام 1799 حتى تمكن البريطانيون من محاصرة الحاكم تيبو في سيرينكاباتام العاصمة بعد مقاومة دامت حوالي ثلاثة أشهر حتى تم القضاء على حاكم ميسور تيبو، فقام ولزلي بتقسيم إقليم ميسور بين قوى الحلف الثلاثي، وبذلك توسعت أقاليم شركة الهند الشرقية الإنكليزية في جنوب الهند اتساعاً شاسعاً[24].

المبحث الثالث

سياسة بريطانيا تجاه الهند في المدة 1807-1857

عندما نجح الحاكم العام لشركة الهند الشرقية الإنكليزية خلال الأعوام الستة التي قضاها في منصبه في المدة ما بين (1798-1805) باحتلال مساحات واسعة من الأراضي في الهند، وأغلقها بوجه الفرنسيين، كما أنه قضى على الدولة الإسلامية في إقليم ميسور، وعزل الأسر الحاكمة في أقاليم سورات والكارناتك وتانكور، وربط المدارس بالبنغال، ووضع الإمبراطور المغولي شاه علم الثاني تحت حماية شركة الهند الشرقية الإنكليزية، فطبق بذلك عملياً نظرية السيادة البريطانية، ثم عاد إلى لندن ليخلفه السير كورونواليس في منصب الحاكم العام للمرة الثانية في الهند عام 1805، بناءً على طلب وليم بت لينفذ سياسة عدم التدخل في شؤون الهند الداخلية، لكن السير كورونواليس توفي بعد شهرين من ذلك، فقام مجلس مدراء شركة الهند الشرقية الإنكليزية في لندن بتعيين السير جورج بارلو Sir George Barlwo (1805-1807) حاكماً عاماً للهند[25]. عمل السير جورج بارلو على نشر سياسة السلام البريطاني مما أدى إلى خسارة شركة الهند الشرقية الإنكليزية الكثير من المناطق التي استولت عليها الشركة في وسط الهند، إذ سمح لقوات المراثا بالسيطرة عليها، الأمر الذي أدى إلى أنتشار العصابات واللصوص في وسط الهند، أهمها عصابة بنداريس، بعد حل جيوش الدول المحلية، ونتيجة لتلك الأوضاع عين السير جلبرت منتوه Sir Gilbert Minto (1708-1813) حاكماً عاماً

للهند لمعالجة الأوضاع المضطربة هناك[26]، فعمل السير جلبرت منتوه على عقد معاهدة أمريستار مع السيخ وأمراء الهند، والتي حددت مناطق نفوذ كل من البريطانيين والسيخ في البنجاب، وبذلك بدأ عهد جديد في الهند في الوقت الذي أزيل فيه الخطر الفرنسي على الهند وتقوية الذرائع الاقتصادية والتجارية لإتمام فرض السيطرة البريطانية عليها[27]. شهدت المدة ما بين (1813-1823) إعادة تعيين السير هاستنكز حاكماً عاماً لشركة الهند الشرقية الإنكليزية للمرة الثانية خلفاً للسير جلبرت منتوه، فقامت في عهده حروب عدة بين شركة الهند الشرقية الإنكليزية وبين إقليم النيبال، والتي أنتهت بسيطرة البريطانيين عليها حتى وصل نفوذهم إلى منطقة الهملايا، وبعدها قضى على قبائل الماراثا وأصبحوا خاضعين تماماً لحكم الشركة، وفي عام 1823 أستولى البريطانيون على أقاليم آسام واركات وتناسرم في بورما، فاتسعت حدود مملكتهم في الشرق، كما حاول البريطانيون إخضاع أفغانستان لهم حتى تكون سداً بين الهند والروس من جهة الغرب، وكان ملكها آنذاك دوست محمد خان، فهجموا عليها من جهتين، وفي طريقهم إليها استولوا على بلاد السند في عام 1843 بعد مجيء السير ايلنبورغ Sir Aellanborg (1842-1844) حاكماً عاماً لشركة الهند الشرقية الإنكليزية، فألحقت بذلك بلاد السند بممتلكات الشركة بعد نفي أمرائها[28].

إزاء ذلك، وعلى إثر وفاة مؤسس مملكة السيخ في البنجاب رانجيت سينغ في عام 1839، عمت الفوضى في البنجاب له، وبعد ستة أعوام من الفوضى شارفت المملكة على الانحلال، ووجد السيخ أنفسهم أمام خيارين، أما تسريح الجيش، وأما شن حروب خارجية للخروج من الأزمة التي رافقت الفوضى، فاختاروا الحل الثاني، ففي الثالث عشر من كانون الأول عام 1845 أجتاز السيخ نهر سلتج معلنين بذلك الحرب على البريطانيين، فدارت بينهما معركة سوبراون Sobraon في شباط من العام نفسه، والتي أنتهت بانتصار البريطانيين على السيخ وعقد معاهدة لاهور التي حصل فيها البريطانيون بموجبها على إقليم كشمير الذي باعه البريطانيون إلى راجا جامو الهندوسي غولاب سينغ، فخلفوا بذلك أزمة في شبه القارة الهندية بتشكيل دولة جديدة من جامو وكشمير[29].

وبعد تعيين السير دالهوزي Dalhousi (1848-1856) حاكماً عاماً لشركة الهند الشرقية الإنكليزية أنطلقت في نيسان عام 1848 ثورة السيخ الوطنية من ملتان، وامتدت لتشمل مملكة السيخ كلها، فدارت المعركة الفاصلة في منطقة كوجرات في الحادي والعشرين من شباط عام 1849 التي أنتهت بتدمير جيش السيخ، وبذلك تمكن السير دالهوزي من ضم الكثير من الإمارات الهندية إلى ممتلكات شركة الهند الشرقية الإنكليزية بعد أن أتبع سياسة سقوط الحق أو ما يُعرف بـ(قانون الشغور) الذي أعطى الشركة الحق في الاستيلاء على كل إمارة يموت أميرها، وعلى أساس ذلك ضم السير دالهوزي للشركة دولة ستارا في عام 1848، وجهانسي في عام 1853، ونغبور في عام 1845، واركات في عام 1855، وتانكور والكارناتك في عام 1856[30]. والجدير بالذكر، أن العوامل المهمة التي ساعدت شركة الهند الشرقية الإنكليزية في السيطرة على الهند والتحكم بمصيرها واستغلال مواردها وغزو أسواقها، السياسة التي تبناها البريطانيين في المدة ما بين 1807-1857، فعلى الصعيد السياسي أتبع البريطانيون مبدأ السيادة العليا Paramountcy بحجة سوء الحكم وانتشار الفوضى، بعد أن عمل البريطانيون على تفكيك دولة المغول والتلاعب بحكامها وعقد التحالفات معهم[31].أما على صعيد الإدارة، فقد كانت إدارة الدولة المغولية المفككة استمراراً للإدارة التقليدية لكنها تحت السيطرة البريطانية، بعد أن قام السير كوتواليس باستبدال الملاك الإداري الهندي بالبريطاني وجعل موظفي نائب النواب يقومون بجباية الإيرادات، وعمل على فصل الوظائف التنفيذية عن القضائية لموظفي شركة الهند الشرقية الإنكليزية، كما أهتم بإصلاح نظام الضرائب حتى عام 1793، فكانت إيراداتها تأتي من الأرض في الهند بنظام عقود الإيجارات السنوية، وكانت تلك

الإيجارات تفوق دخل الفلاحين الهنود مما جعل الفلاحين يلجؤون إلى إثارة الاضطرابات، ثم استبدلت بالقانون الدائم للأرض الذي بموجبه أصبحت طبقة الزمندارية مالكين دائمين للأرض، وفقد الفلاحون ملكيتهم للأرض، كما عمل السير كورنواليس على إلغاء المحاكم الجنائية التي اتبعها موظفو المسلمين، والتي طبقت القانون الإسلامي، فانشأ بدلها محاكم نقض في أقاليم بنتا ودكا وكلكتا[32].

وعلى الصعيد الاقتصادي، عمدت شركة الهند الشرقية الإنكليزية إلى اقصاء التجار الهنود، وتحويل الأموال الطائلة إلى بريطانيا بعد قيامها بعملية الاحتكارات الرسمية والخاصة، وحدوث المجاعة التي ضربت البنغال عام 1770 التي أدت إلى موت ثلث السكان، وحولت الهند نحو الاقتصاد الاستعماري، لتصبح ممولاً للمواد الأولية وسوقاً للبضاع المصنوعة الأجنبية، كما إن النتائج الاجتماعية تمثلت بصدور القانون الدائم للأرض الذي اتخذ بالدرجة الأولى شكل حلول طبقات مكان طبقات أخرى، فقد شكل أصحاب الدخول من الأراضي طبقة أنيقة ومثقفة كانت أول من بدأ بتعرف الثقافة الغربية، فكانت تُعرف باسم بهادر لوك Bahdaralok، فضلاً عن تدني طبقة الفلاحين وإبقائهم على الفقر، وكانت أكثر من عانى من سياسة شركة الهند الشرقية الانكليزية هم الأسر الحاكمة التي فقدت السلطة والاستقراطية الرسمية التي فقدت المناصب[33].

وفيما يخص المجال التعليمي كانت السياسة البريطانية تتمثل بالسماح لدرجة من التعليم يكون في خدمة المستعمرين ولا يرتقي بالهنود إلى التقدم العلمي والتقني، فضلاً عن مصادرة الأراضي الوقفية وطرد القائمين على شؤونها، وبذلك كانت المدارس والمؤسسات التعليمية تتوقف عن العمل، وبذلك فقدت أعداد كبيرة من المدرسين والموظفين في تلك المدارس أعمالهم وانضموا إلى سائر طبقات المجتمع الهندي الأخرى الذين منحهم البريطانيون حياة البؤس والشقاء[34].

وعلى الصعيد الثقافي، أخذ البريطانيون يتدخلون في عادات الهنود وعقائدهم وأمور دينهم، فأخذ البريطانيون يهتمون بالثقافة الهندية، بعد أن أسسوا الجمعية الآسيوية المغولية، كما أسسوا في عام 1792 معهد سنسكرين في بناراس هدفه حفظ القوانين والآداب والديانة الهندوسية لمساعدة القضاة الأوروبيين[35]، فأنقسم الهنود إل رافض كل ما هو غربي، وقسم ضم حلفاء البريطانيين ومستخدميهم فتخلوا عن الثقافة التقليدية، فأخذ المبشرون يقومون بأعمال حميدة عن طريق نشر التعليم الانكليزي كمقدمة للتنصير، فمنذ عهد السلطان منتو دبر الهنود مقتل المقيم البريطاني، مما أدى إلى مناقشة البرلمان البريطاني موضوع التنصير في الهند، فقرر تنظيم حركة التنصير بطريقة تخدم المصالح البريطانية، فتم إرسال القساوسة إلى الهند، إذ تم تعيين قسيس أكبر ليكون المرجع الأعلى لحركة التنصير على أن تقوم الخزانة الهندية بتغطية نفقاته، وكانوا يقومون بالتوزيع المجاني للكتب والرسائل المحشوة بالطعن لأديان أهل الهند عامة والإسلام خاصة، قاصدين بذلك حملهم على التدين بمذهب البريطانيين[36].

الخاتمة:

من خلال بحثنا في موضوع نظام الحكم والإدارة البريطانية في الهند في المدة ما بين 1764-1857، يمكن استنتاج الآتي:

1. جاء نظام الحكم والإدارة لبريطانيات في الهند كنتائج حتمية لمعركة بلاسي عام 1757 ومعركة بوكسر ومعركة بوهار عام 1764 عندما بدأت بريطانيا توسيع نفوذها في الهند، فأصبحت بريطانيا القوة المسيطرة في البنغال، وهذا كان بداية نظام الحكم البريطاني المباشر في الهند.
2. أن نظام الحكم والإدارة البريطانية في الهند تمثل بإدارة شركة الهند الشرقية الإنكليزية للهند، وهذا ما يسمى بالاستعمار المباشر، ففي البداية كانت الإدارة البريطانية تعتمد على الشركات التجارية، لكن

مع مرور الوقت تحولت إلى حكم مباشر، فتم إنشاء نظام إداري مركزي يسيطر عليه البريطانيون، مما أدى إلى إلغاء العديد من الأنظمة التقليدية.

3. أصدر البريطانيون قوانين أدت إلى الاضطرابات الاجتماعية في الهند من خلال فرض نظام قضائي تميز بإدخال العلوم الغربية بواسطة اللغة الانكليزية، إلا أن البريطانيون حاولوا إدخال الإصلاحات القانونية والتعليمية، لكن غالباً ما كانت هذه الإصلاحات تهدف إلى تعزيز السيطرة البريطانية أكثر من تحسين حياة السكان المحليين..

4. فيما يخص الضرائب والإيرادات، فقد فرض البريطانيون ضرائب باهظة على الفلاحين، مما أدى إلى تدهور أوضاعهم الاقتصادية، هذه الضرائب كانت تستخدم لتمويل الحروب والمشاريع البريطانية.

5. كانت سياسة البريطانيين في الهند قائمة على اتباع شركة الهند الشرقية الانكليزية أدت إلى التمرد والثورة، فقد تزايد الاستياء بين السكان بسبب السياسات البريطانية، مما أدى تمرد عام 1857 المعروف بثورة السيبويين، فكانت هذه الثورة نتيجة مباشرة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة.

6. قوض نظام الحكم والإدارة البريطاني في الهند سلطات حكام الهند وسلاطينها في ذلك الوقت فلم يكن من حكمهم إلا الاسم بعد أن قيدتهم بمعاهدات السلام ومعاهدات الحماية الناتجة عن حروبهم مع البريطانيين.

7. كان نظام الحكم والإدارة البريطانية في الهند في المدة بين 1764-1857 مزيجاً من السيطرة الاقتصادية والاستبدادية مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، إذ كانت هذه المد حاسمة في تشكيل الوعي الوطني الهندي الذي أنفجر في ثورة عام 1857.

الهوامش

([1]) نصير أحمد نور، شركة الهند الشرقية الانكليزية منذ تأسيسها وحتى سقوط دولة المغول، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 1991، ص150؛
Srivastava, The Mughal Empire, India, Shiva Lal Agarwala & co, 1970. pp438-439.

([2]) رنا عبد الجبار الزهيري، سياسة بريطانيا تجاه الهند 1764-1858، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2011، ص56-58؛
A.L.Rowse, The Expansion of Elizabethan England, London, Cardinal Books, 1973. p163.

([3]) نصير أحمد نور، المصدر السابق، ص216.

([4]) رنا عبد الجبار الزهيري، المصدر السابق، ص62.

([5]) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي "دراسة وثائقية، دار المريخ، الرياض، 1981، ص45-46.

([6]) رنا عبد الجبار الزهيري، المصدر السابق، ص69.

([7]) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المصدر السابق، ص47.

([8]) المصدر نفسه، ص47-48.

([9]) صباح ممدوح كعدان، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، ج1، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب، جامعة دمشق، 2011، ص84.
([10]) رنا عبد الجبار الزهيري، المصدر السابق، ص77-78؛
Jenkinson. Antony and Other, English men, New York, Ayer Publishing, 1967. P69.
([11]) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المصدر السابق، ص49.
([12]) رنا عبد الجبار الزهيري، المصدر السابق، ص80-82.
([13]) نصير أحمد نور، المصدر السابق، ص224؛
Panekar, K.M.: Asia and Western Dominion, TR: Abdulaziz Tawfiq Jaweed, Cairo 1962. P114.
([14]) رنا عبد الجبار الزهيري، المصدر السابق، ص84-85.
([15]) نصير أحمد نور، المصدر السابق، ص225.
([16]) ك. م. بانيكار، آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة: عبد العزيز جاويد، وزارة الثقافة والإرشاد، القاهرة، 1962، ص104.
([17]) رنا عبد الجبار الزهيري، المصدر السابق، ص86.
([18]) المصدر نفسه، ص86-87.
([19]) نصير أحمد نور، المصدر السابق، ص232؛
Robinson. F, The Trade of East India Company from (1709-1813), London, Cambridge University Press, 1962. P254.
([20]) عبد المنعم النمر، تاريخ الإسلام في الهند، دار العهد، القاهرة، 1959، ص353.
([21]) نصير أحمد نور، المصدر السابق، ص236؛
David George, century of India war, London ,1977, p284.
([22]) رنا عبد الجبار الزهيري، المصدر السابق، ص89.
([23]) المصدر نفسه، ص91.
([24]) نصير أحمد نور، المصدر السابق، ص249-252.
([25]) رنا عبد الجبار الزهيري، المصدر السابق، ص97-98؛
Abdul Amir Amin Muhammad: Studies in European Commercial and Political Activity in Asia 1800_1600, Amman 1987. P169.
([26]) نصير أحمد نور، المصدر السابق، ص257.
([27]) صباح ممدوح كعدان، المصدر السابق، ص78.
([28]) عبد المنعم النمر، المصدر السابق، ص260-261.
([29]) صباح ممدوح كعدان، المصدر السابق، ص81؛

Ihssan Haqqi: History of the Indian and Pakistani Peninsula, 1st Edition, Beirut 1978. P255.

([30]) عبد المنعم النمر، المصدر السابق، ص262-263.

([31]) صباح ممدوح كعدان، المصدر السابق، ص85.

([32]) نصير أحمد نور، المصدر السابق، ص362.

([33]) صباح ممدوح كعدان، المصدر السابق، ص88-90.

([34]) عبد المنعم النمر، المصدر السابق، ص297-298.

([35]) نصير أحمد نور، المصدر السابق، ص393.

([36]) عبد المنعم النمر، المصدر السابق، ص400.

المصادر

أولاً: الكتب العربية والمعربة:

1. صباح ممدوح كعدان، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، ج1، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب، جامعة دمشق، 2011.

2. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي "دراسة وثائقية، دار المريخ، الرياض، 1981.

3. عبد المنعم النمر، تاريخ الإسلام في الهند، دار العهد، القاهرة، 1959.

4. ك. م. بانيكار، آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة: عبد العزيز جاويد، وزارة الثقافة والإرشاد، القاهرة، 1962.

ثانياً: الكتب الاجنبية:

1. A.L.Rowse, The Expansion of Elizabethan England, London, Cardinal Books, 1973.

2. Abdul Amir Amin Muhammad: Studies in European Commercial and Political Activity in Asia 1800_1600, Amman 1987.

3. David George, century of India war, London ,1977.

4. Ihssan Haqqi: History of the Indian and Pakistani Peninsula, 1st Edition, Beirut 1978.

5. Jenkinson. Antony and Other, English men, New York, Ayer Publishing, 1967

6. Panekar, K.M.: Asia and Western Dominion, TR: Abdulaziz Tawfiq Jaweed, Cairo 1962.

7. Robinson. F, The Trade of East India Company from (1709-1813), London, Cambridge University Press, 1962.
8. Srivastava, The Mughal Empire, India, Shiva Lal Agarwala & co, 1970.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

1. رنا عبد الجبار الزهيري، سياسة بريطانيا تجاه الهند 1764-1858، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2011.
2. نصير أحمد نور، شركة الهند الشرقية الانكليزية منذ تأسيسها وحتى سقوط دولة المغول، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 1991.

المصادر باللغة الانجليزية

1. Sabah Mamdouh Kaadan, Modern and Contemporary History of Asia, Vol. 1, Damascus University Publications, Faculty of Arts, Damascus University, 2011.
2. Abdul Aziz Abdul Ghani Ibrahim, The British Government of India and Administration in the Arabian Gulf, A Documentary Study, Dar Al-Marikh, Riyadh, 1981.
3. Abdul Moneim Al-Nimr, History of Islam in India, Dar Al-Ahd, Cairo, 1959.
4. K. M. Panikkar, Asia and Western Control, Translated by: Abdul Aziz Jawid, Ministry of Culture and Guidance, Cairo, 1962.
5. Rana Abdul Jabbar Al-Zuhairi, British Policy towards India 1764-1858, Unpublished PhD Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2011.
6. Naseer Ahmed Noor, The English East India Company from its Establishment until the Fall of the Mughal State, Unpublished PhD Thesis, College of Sharia and Islamic Studies, Umm Al-Qura University, 1991.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 131) 2025, pp. 875-887

British Government and Administration in India 1764-1857 A Historical Study

Asst.Instr Hassanein Abdul Sattar Al-Jabouri
College of Basic Education/Al-Mustansiriya University
hassaneinaljebory@uomustansiriyah.edu.iq
07700042718

Abstract

The British activity in East Asia, especially in the Indian subcontinent, increased in the eighteenth century when the Mughal state there began to weaken in light of the competition between the English East India Company and the French East India Company and their interventions in the disputes of the local princes of India. The first success of the British was when the English East India Company struck Indian sovereignty in the Battle of Plassey in 1757 in Bengal and placed it in the hands of the British. It became the base for launching, supplying and supporting the company's operations with the aim of controlling all parts of India. The British established a system of government and administration to manage the affairs of India in their own way when they established the General Organization Act in 1772 and the Pitt Act in 1784. This led to the British clashing with the Indian tribes and entering into wars with them that ended with the conclusion of treaties that restricted the rulers of India and undermined their authority, which enabled the British to annex the Indian states to their possessions one after the other through trickery, deception, and the conclusion of alliances and wars between the components of Indian society. Thus, the British adopted a policy of divide and rule between the states and regions of India. It followed the system of government and administration through various means such as Christianization, spreading Western thought, establishing English schools, establishing laws and imposing taxes that exhausted the rule of the Mughals in India and the separation of the Indian regions after the wars that the British incited between Muslims, Hindus, Sikhs, Marathas, Mysore and others..

Keywords: Government, British administration, India